الفهرس

المقدمة..... 17

الجزء الأول:
الصلح أداة لتحقيق سياسة جزائية ناجعة

الفصل الأول: دواعي اعتماد الصلح في الجرائم الاقتصادية..... 33

المبحث الأول: تلاؤم الصلح مع الأهداف الزجرية الاقتصادية..... 33

الفقرة الأولى: تلاؤم الصلح مع الصبغة العقابية للقانون الجزائي الاقتصادي 34

أ – الطبيعة المالية للأضرار..... 34

ب – الطبيعة المالية للعقوبات..... 37

الفقرة الثانية: تلاؤم الصلح مع الصبغة الردعية للقانون الجزائي الاقتصادي 38

المبحث الثاني: خصوصية الصلح في الجرائم الاقتصادية..... 40

الفقرة الأولى: خصوصية الصلح من حيث نظامه القانوني..... 40

أ – إجراء الصلح امتياز مسند للإدارة..... 40

ب – شروط إجراء الصلح..... 44

الفقرة الثانية: خصوصية الصلح من حيث قوته الإلزامية..... 51

أ – قوة نفاذ الصلح..... 51

أولا: محاولة تكييف الصلح بالنسبة إلى الجرائم الاقتصادية كعقد 52

ثانيا: محاولة تكيف الصلح بالنسبة إلى الجرائم الاقتصادية كقرار إداري 55
ب – الآثار القانونية المترتبة عن الصلح في الجرائم الاقتصادية..... 56
الفصل الثاني: جدوى الصلح في الحدّ من الجرائم الاقتصادية... 61
المبحث الأول: جدوى الصلح بالنسبة إلى لإدارة..... 61
الفقرة الأولى: تحقيق نجاعة على المستوى الإجرائي..... 62
أ – تبسيط الإجراءات..... 62
ب – إنهاء النزاع بصفة باتة..... 64
الفقرة الثانية: تحقيق نجاعة على المستوى المالي..... 66
أ – تحقيق موارد مالية مستوجبة..... 67
ب – تحقيق موارد مالية إضافية..... 70
المبحث الثاني: جدوى الصلح بالنسبة إلى المخالف..... 74
الفقرة الأولى: تجنب العقوبات الماسّة بشخص المخالف..... 74
أ – تجنّب العقوبات السالبة للحرية..... 75
ب – تجنّب العقوبات المقيدة للحرية..... 80
الفقرة الثانية: تجنّب العقوبات الماسّة بنشاط المخالف..... 83
أ – تجنّب عقوبة الإقصاء من الدورة الاقتصادية..... 84
ب – تجنب تسليط عقوبات مالية مشطة..... 90
خاتمة الجزء الأول..... 95

الجزء الثاني:
محدودية دور الصلح في تحقيق سياسة جزائية ناجعة

الفصل الأول: محدودية دور الصلح في الحدّ من الجريمة الاقتصادية 101

المبحث الأول: تعارض الصلح مع أغراض السياسة العقابية 101
الفقرة الأولى: إخلال الصلح بمبدأ تفريد العقوبة 101
أ – الحدّ من التفريد القضائي في المرحلة الحكمية 102
ب – الحدّ من التفريد القضائي في مرحلة تنفيذ العقوبة 104
الفقرة الثانية: محدودية الطابع الردعي للصلح 106
أ – تنافي الصلح مع مفهوم الحديث للعقوبة 106
ب – تنافي الصلح مع نجاعة العقوبة 108
المبحث الثاني: تعارض الصلح مع المبادئ الأساسية للقانون 111
الفقرة الأولى: إخلال الصلح بمبدأ المساواة بين الأطراف 111
أ – الصلح مصدر لعدم تساوي المخالفين في العقاب 111
ب – الصلح مصدر يخلّ بشفافية الممارسة التصالحية 113
الفقرة الثانية: حرمان المتهم من الضمانات القضائية 115
أ – الإخلال بمبدأ قرينة البراءة 115
ب – الإخلال بمبدأ حرية الإثبات 119
الفصل الثاني: ضرورة تطوير دور الصلح في الحدّ من الجريمة الاقتصادية 123
المبحث الأول: ضرورة إرساء رقابة على إجراءات الصلح 123
الفقرة الأولى: دور الرقابة الداخلية في إجراء الصلح 124
أ – محتوى الرقابة 124
ب – مدى جدوى الرقابة الداخلية في إجراء الصلح 126
الفقرة الثانية: ضرورة إرساء رقابة خارجية على إجراء الصلح 129
أ – مدى إمكانية إعمال رقابة القضاء الإداري 129
ب – مدى نجاعة رقابة القضاء الجزائي 132

المبحث الثاني: ضرورة تفعيل دور القاضي في إجراء الصلح 135
الفقرة الأولى: ضرورة تفعيل دور القاضي على مستوى صلاحيات إجراء الصلح 135
أ- الحدّ من السلطة التقديرية المطلقة للإدارة في إجراء الصلح 135
ب - الحدّ من السلطة الواسعة للإدارة في اختيار زمن إجراء الصلح 139
الفقرة الثانية: ضرورة تفعيل دور القاضي على مستوى مجال تدخّله في إجراء الصلح 143
خاتمة الجزء الثاني 147
الخاتمة العامة 149
قائمة المراجع 151
الفهرس 163